رسالة الأمة تفتح ملف الهجرة

- البطالة تسجل أرقاما قياسية
- سوق الشغل مشلول في الوقت الراهن (أزيد من خمسة ملايين عاطل)
- إسبانيا تستنسخ النموذجين النمساوي والألماني لتسريح العمال
- رؤوس أموال تم تهريبها من إسبانيا بداية هذه السنة قدرت بأزيد من 26 مليار يورو
- أوضاع الجالية المغربية في تدهور مستمر
- غلاء فاحش في ثمن الرسومات لإنجاز جواز سفر مغربي

إسبانيا تعيش على وقع الصدمة الاقتصادية

إسبانيا : علي أو الطيب

■ خلصت العديد من المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية الإسبانية المدافعة عن حقوق المهاجرين إلى أن التعديلات الأخيرة في قوانين الهجرة بإسبانيا، قد تعتبر بداية للاستغناء عن المهاجرين، دفعت بالحكومة الإسبانية إلى سنها بشكل عاجل بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وقد تضمنت تغييرات الفصول جميع القوانين بدون استثناء، وبرر المسؤولون الإسبان هذه الإجراءات بكونها ضرورية تتماشى مع متطلبات سوق الشغل بإسبانيا.

وقد دخلت التعديلات الجديدة حيز التنفيذ منذ فاتح يوليوز 2011 بعدما صودق عليها في أبريل من نفس السنة من طرف مجلس الوزراء الإسباني.

فالأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسبانيا منذ العام 2007، عمقت جراح ساكنتها في تفشي البطالة، وكانت الجالية المغربية مسألتين أساسيتين، تتمثل الأولى في ضرورة تفادي استخدام بعض الجهات المعادية لتواجد المهاجرين بإسبانيا مبررات لتحميل المهاجرين أسباب الأزمة الاقتصادية وجعلهم أكباش فداء، وتتمثل المسألة الثانية من وجهة نظر الباحث السوسيولوجي «والتر أكتيس» في الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للساكنة المقيمة، إذ لا يمكن حلها بمنأى عن حماية الحقوق القانونية لمجموع العمال والعاملات، رغم رصد تضارب المصالح الاقتصادية وصعوبتها على الساحة، فمن اللازم دعم كل الإجراءات التي من شأنها المساهمة في تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لكل العمال.

سوق الشغل في إسبانيا يكاد يكون مشلولا تماما في الوقت الراهن بالرغم من المعلومات التي تقوم بها البلديات بين فترة وأخرى لامتصاص أزمة العاطلين بواسطة خطة أطلق عليها خطة (أ)، لكن تقليص أفواج العاطلين ظلت ضئيلة جدا مقارنة بالأعداد الكبيرة للأرقام المخيفة التي تنشرها الصحف الإسبانية يوميا.

وتشهد المدن الإسبانية أسبوعيا تظاهرات حاشدة للتنديد بخطة أن تكون للإسبان قبل المهاجرين، وهناك أحزاب صغرى تؤيد هذا الطرح وتروج له من خلال البرامج الصباحية لمختلف القنوات التلفزيونية الإسبانية.

هذا، ومن جهة أخرى، قال لنا العديد من أفراد الجالية المغربية المقيمين بإسبانيا والذين التقت بهم «رسالة الأمة» خلال فترات في مدن مدريد وبرشلونة وفالنسيا وأليكانتي وموريسيا وغرناطة، أن المسؤولين المغاربة ما يزالون يعتبرون «الجالية المغربية» كرقم من أرقام التحويلات المالية، وأن الحديث عنهم يكون حديثا موسميا فلكلوريا، ولا يقيمون وزنا للمشاكل الآنية للجالية، خصوصا في إسبانيا التي تضرر فيها المغاربة بشكل كبير، التي أصبحت أوضاعهم مزرية وتبعث على الشفقة.

ويضيف المتحدثون أنه إذا كانت قضية الرسوم الباهظة التي فرضتها الحكومة الإسبانية على الطلبة المغاربة بالجامعات الإسبانية قد تم طرحها بين مسؤولي حكومتي الرباط ومدريد، فإن هناك مشاكل أخرى تعاني منها الجالية ما تزال عالقة، وهي تخص بالأساس الجهات المغربية، مشاكل قد لا تتطلب الحالية.

وفي هذا الإطار كشف تقرير أشرفت عليه مؤسسة «مقاولة ومجتمع» أن إسبانيا بحاجة إلى المزيد من ملايين المهاجرين الجدد خلال العشر سنوات المقبلة، خاصة من الأيدي العاملة، الأمر الذي فاجأ المجتمع الإسباني وأوساط المعارضين لتدفق المزيد من المهاجرين للبلاد، ووفقا للتقرير فإنه من الآن وإلى حدود عام 2020 ستكون إسبانيا في حاجة إلى أكثر من مليوني مهاجر، أي أكثر من 150 ألف مهاجر سنويا.

ومن جهة أخرى كشف تقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بإفريقيا باشتراك مع الاتحاد الإفريقي أن ستة بلدان إفريقية وهي المغرب والجزائر ومصر والسودان وتونس ونيجيريا أخذت أزيد من 75 في المائة من مجموع التحويلات نحو القارة. غير أن التقرير سجل انخفاضا في المداخيل الإجمالية للتحويلات الموجهة إلى إفريقيا بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية.

وفي سياق متصل كشف البنك المركزي الإسباني نهاية شهر

المستوى الاجتماعي كما تمت الإشارة إلى ذلك في بداية هذا التقرير، والأخطر من ذلك أن العديد من المغاربة المقيمين بإسبانيا سيفقدون قانونية إقامتهم، بعد أن يتعذر عليهم تجديد بطاقة الإقامة بسبب العطالة.

فحكومة ماريانو راخوي ستكون مضطرة أمام هذه الأوضاع إلى اتخاذ إجراءات تقشفية جديدة لمواجهة الضائقة المالية للخزينة الإسبانية، فقد أقدمت على اقتطاعات في مختلف المجالات الاجتماعية تعتبر الأكبر من نوعها خلال الأربعة عقود الأخيرة، فلم يعد التطبيب من حق المهاجرين الذين لا يتوفرون على إقامة قانونية، حيث توجد نسبة كبيرة من المغاربة في هذا الوضع، بينما سيجد الطلبة المغاربة أنفسهم أمام ارتفاع مهول لرسوم التسجيل في الجامعات الإسبانية خلال الموسم المقبل، حيث أكد العديد من الطلبة الذين اتصلنا بهم أن الرسوم ارتفعت بست مرات، وهي رسالة من أصحاب القرار للطلبة المغاربة بمغادرة إسبانيا.

وللإشارة، فقد سبق للسلطات الإسبانية قبل أربع سنوات أن دشنت خطوة ترمي حمل المهاجرين المتواجدين على ترابها بصفة

رسالة الأمة
العدد 9229
7
الإثنين
06 ذو الحجة 1433
الموافق
22 أكتوبر 2012

ما يتمناه المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج هو أن تعمل السلطات المحلية بنقط العبور بميناء طنجة

بالخصوص، على التخلص من عدة أشخاص ينتحلون صفة رجال الشرطة والجمارك

خلصت العديد من المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية الإسبانية المدافعة عن حقوق المهاجرين إلى أن التعديلات الأخيرة في قوانين الهجرة بإسبانيا، قد تعتبر بداية للاستغناء عن المهاجرين، دفعت بالحكومة الإسبانية إلى سنها بشكل عاجل بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد

جهدا لحلها، ويتعلق الأمر بالإهانات اليومية التي يتعرض لها أفراد الجالية المغربية بالقنصليات المغربية بإسبانيا يوميا، وكذا تذمرهم من الغلاء الفاحش لرسومات مبالغ جواز السفر المغربي (65 يورو) إضافة إلى رسومات أخرى غير مبررة من طرف القنصليات.

قال لنا رئيس إحدى الجمعيات بمدينة فالنسيا أنه راسل من قبل بمعية جمعيات أخرى بإسبانيا كلا من الوزارة المكلفة بشؤون الجالية المغربية، (السيدة نزهة الشقروني والوزير السيد محمد عامر) خلال السنوات السابقة، وتمت مراسلة في نفس الموضوع إلى السيد وزير المالية والسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون من أجل تخفيض الرسومات المرتفعة لتكاليف إنجاز جواز مغربي بإحدى القنصليات، لكن بالرغم من كل هذه المراسلات والشكايات المتكررة لا من مجيب ولا أحد اهتم بنا أو استمع إلينا أو حاول التخفيف من معاناة أفراد الجالية المغربية من هذا الغلاء الفاحش فعلا، وزاد قائلا: وبالرغم من الظروف المزرية التي يعيشها أفراد الجالية المغربية، فإن الأمور ظلت كما كانت عليه في السابق.

وتساءل كيف لهذا المواطن المغربي الذي تتكون عائلته من خمسة أفراد مثلا أن يوفر في ظروف العطالة تكاليف المبالغ لإنجاز جوازات سفر عائلته وهو يوفر قوت يومه بصعوبة بالغة (بين 15 و 20 يورو).

وما يمكن الإشارة إليه بخصوص هذا الموضوع أن الأشقاء الجزائريين أصبحوا يؤدون فقط مبلغ 20 يورو لإنجاز جوازات سفرهم بإسبانيا بعد أن استجابت السلطات الجزائرية لطلبهم بتخفيض الرسومات، كما أن إنجاز جواز سفر إسباني مثلا لا تتعدى مدة إنجازه خمس دقائق فقط ومبلغ 25 يورو، أما المبالغ الأخرى الخاصة بالجاليات المقيمة بإسبانيا خصوصا منها مواطنو أمريكا اللاتينية، فإن المبلغ يبتدئ من 17 يورو إلى 22 يورو.

خط تصاعدي للبطالة

وهكذا سيلاحظ القارئ أن جواز السفر المغربي يعد الأغلى والأطول مدة للحصول عليه وبمبلغ مالي مبالغ فيه.

ومع استمرار الأزمة في إسبانيا، فإن البطالة في صفوف المغاربة مرشحة للارتفاع بشكل مهول خصوصا بالنسبة للتجار الذين أنهكتهم الضرائب المرتفعة مما اضطر العديد منهم إلى ترك المهنة وإعلانهم الإفلاس.

جزء من هذه الفئة بدأ يبحث خارج إسبانيا عن مورد للرزق له ولأبنائه خصوصا في دول ألمانيا وفرنسا وبلجيكا، وآخرون فضلوا المكوث مؤقتا في منازلهم يصرفون مدخراتهم التي جمعوها لسنوات طوال لإعالة أبنائهم الذين ما يزالون يدرسون في المدارس الإسبانية، إذ ليس لديهم اختيار آخر كما قالوا لنا خصوصا في الظروف الراهنة.

ومن المرجح أن يعاني الكثير من المغاربة من التهميش والفقر، مما يدفع بالبعض منهم إلى تعاطي أعمال غير مشروعة، تستغله بعض الجهات الإسبانية المعادية للمهاجرين لرسم صورة سوداء مشينة عن سلوك جميع المغاربة والتي تعتبرهم سبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد والعباد.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من المغاربة غادروا إسبانيا والعودة إلى المغرب بصفة نهائية بعدما سدت في وجوههم أبواب الرزق، وبالرغم من تفاقم الأزمة الاقتصادية والتي فرخت جيلا جديدا من العاطلين بإسبانيا، فإن بعض المؤسسات الاقتصادية تبدي تفاؤلا لما ستؤول إليه الأوضاع في إسبانيا

أكبر المتضررين بين الجاليات الأخرى المقيمة بهذا البلد.

وكان تقرير المعهد الوطني الإسباني للإحصاء، قد أوضح أنه خلال الشهور الثلاثة الأخيرة قد سجل ارتفاع أعداد العاطلين بإسبانيا بنحو 145 ألفا، ليصل العدد الإجمالي إلى خمسة ملايين شخص، وهذا الرقم يعد الأعلى في أوربا، في ظل تباطؤ الأداء الاقتصادي في المنطقة جراء أزمة الديون السيادية الأوربية.

هذه الأزمة كانت سببا في تراجع أعداد المتسللين إلى التراب الإسباني والإقامة بطرق غير شرعية، وكشفت إحصائيات وزارة الداخلية الإسبانية أن نسبة الهجرة غير الشرعية تراجعت بنسبة 46 بالمائة مقارنة بالعامين الماضيين، والسبب كما تمت الإشارة إلى ذلك، الأزمة الاقتصادية، وانعدام فرص الشغل، ولجوء اليد العاملة المهاجرة إلى دول أوربية أخرى كألمانيا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا.

وتؤكد إحصائيات صادرة عن وزارة العدل والهجرة الإسبانية إلى أن نحو 30 في المائة من العاطلين في البلاد هم من الأجانب الذين فقدوا فرص عملهم خاصة في قطاعات البناء والزراعة والخدمات، ويعيش المغاربة المقيمون بإسبانيا أوضاعا مزرية بسبب البطالة، وبعدما أنفقوا كل مدخراتهم، واضطر أكثر من 65 في المائة من هؤلاء إلى العودة إلى المغرب على أمل أن تستقر الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات القادمة والعودة من جديد إلى إسبانيا.

فحسب الباحث السوسيولوجي الإسباني «والتر أكتيس» فإن واحدا من كل أربعة بيوت يسكنها مغاربة كلهم عاطلون عن العمل، كما أن الوضعية التي يوجدون عليها ناتجة عن عدم خبرتهم بسوق الشغل ولنوعيته، وليس لديهم تكوين في أي مجال، كما لم يسبق لهم العمل في المغرب، فغالبية هؤلاء حصلوا على

الحكومة القاضية بتخفيض أجور موظفي الدولة، والاستغناء عن عدد من الخدمات، وتسريح العمال على طريقة «التكلفة المنخفضة»، وهي الخطة التي استلهمتها الحكومة الإسبانية من إلنموذجين النمساوي والألماني، إذ تتكفل الحكومة بدفع أربعين في المائة من تكاليف التعويض عن تسريح العمال بهدف تخفيف الأعباء عن الشركات التي تواجه صعوبات كبيرة لضمان توازناتها المالية.

جيل تائه

هذا وحذرت دراسة حديثة أنجزتها مؤخرا مؤسسة «إيوي» الإسبانية المتخصصة في مجال البحث حول قضايا الهجرة في إسبانيا من احتمال «ميلاد جيل تائه» من المهاجرين المغاربة بإسبانيا، زادت حالات التهميش والصراعات الاجتماعية، وذلك نتيجة البطالة التي استفحلت بالبلاد بشكل غير مسبوق، وأوضحت الدراسة إلى احتمال حدوث عودة جماعية للمهاجرين المغاربة المستقرين بإسبانيا، إثر التوقعات السلبية الرائجة بخصوص واقع ومستقبل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

ووفق نفس المصدر، فإن الأزمة أفضت إلى القضاء على 95 ألف منصب شغل، وفقد المشتغلون المصرح بهم 55 ألف منصب، كما أن 95 بالمائة من الشباب النشيطين المنحدرين من المغرب يوجدون في حالة بطالة لفترة تزيد عن أربع سنوات.

وهناك انشغالات ومخاوف الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا من احتمال عدم استفادة المهاجرين من المساعدات الاجتماعية على حساب الإسبان وهو حديث الأوساط الإعلامية التي رأت أن الأسبقية في الظروف الراهنة سواء في سوق الشغل أو في

■ حذرت دراسة حديثة أنجزتها مؤخرا مؤسسة «إيوي» الإسبانية المتخصصة في مجال البحث حول قضايا الهجرة في إسبانيا من احتمال «ميلاد جيل تائه» من المهاجرين المغاربة بإسبانيا، زادت حالات التهميش والصراعات الاجتماعية، وذلك نتيجة البطالة التي استفحلت بالبلاد بشكل غير مسبوق، وأوضحت الدراسة إلى احتمال حدوث عودة جماعية للمهاجرين المغاربة المستقرين بإسبانيا، إثر التوقعات السلبية الرائجة بخصوص واقع ومستقبل الأزمة الاقتصادية الراهنة.

يونيو أن صافي قيمة رؤوس الأموال التي هربت من إسبانيا خلال الفترة بين يناير وأبريل الماضيين بلغت 121 مليارا و 892 مليون يورو. وكانت إسبانيا حسب وكالة (إيفي) الإسبانية قد سجلت في نفس الفترة من العام 2011 دخول رؤوس الأموال بقيمة وصلت إلى 24 مليارا و 156 مليون يورو وفقا لبيانات ميزان المدفوعات، وفي أبريل الماضي فقط غادرت من إسبانيا رؤوس أموال قدرت حسب نفس المصدر بـ : 26 مليارا و 587 مليون يورو، غالبيتها من رجال الإعمال الإسبان الذين اختاروا دول أوربا والمغرب العربي للاستثمار فيها.

ففي المغرب تمارس نشاطها الاستثماري أزيد من خمسمائة شركة خلال سنة 2011 وتشغل حوالي عشرين ألف منصب شغل جديد، وذلك بفعل الدينامية التي عرفها الاقتصاد المغربي خلال السنوات الخمس الماضية، ومقابل هذه الصورة تعتبر حكومة مدريد أن الرأسمال العربي قد يساعدها على حل الأزمة الاقتصادية، وخصوصا دول الخليج، والعمل على الحصول على صفقات ضخمة على شاكلة صفقة القطار مع العربية السعودية، ضمن قطارات الربط السريع بين مكة المكرمة والمدينة المنورة.

حاضر بئيس ومستقبل مجهول

فتجدد الركود في الاقتصاد الإسباني في إلحاق نسبة كبيرة من الإسبان بقائمة العاطلين عن العمل، وبالتالي تسجيل ارتفاع كبير وجديد في نسبة البطالة في مطلع 2012 هو الأسوأ منذ أن بلغ الركود الاقتصادي أدنى مستوياته، فحسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء التي نشرت نهاية أبريل الماضي، فإن 356900 عاطل جديد ينضمون إلى القائمة السابقة، ليصل بذلك مجموع العاطلين في إسبانيا 5 ملايين و 639 ألفا و500 عاطل بمعدل 3,42 بالمائة، وتأتي هذه المعطيات، في حين تؤكد التوقعات الاقتصادية أن تراجع فرص الشغل ستستمر إلى وقت طويل، خصوصا وأن آثار سياسة التقشف، وآثار الاقتطاعات التي تنهجها الحكومة تؤثر سلبا أيضا على فرص الشغل. فقد كشف تقرير أعده محللون اقتصاديون أن هناك توقعات ارتفاع نسبة البطالة في إسبانيا خلال العام المقبل بنسبة 3,26 في المائة من السكان، بالإضافة إلى تراجع الناتج المحلي للبلاد بـ 5,1 في المائة. وأشار التقرير الصادر عن مؤسسة صناديق الادخار إلى أن نسبة العجز في ميزانية إسبانيا لهذا العام ستصل إلى 2.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بزيادة قدرها 9,0 في المائة عن الهدف الذي حددته الحكومة الإسبانية وهو 3,5 في المائة.

هذه المعطيات أثرت بشكل واضح على حاضر ومستقبل الجالية المغربية، ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بل تتعداه إلى قانونية، والذين أصبحوا يعانون من البطالة على الاستفادة من مقتضيات العودة الطوعية لبلادهم عبر سلسلة من «الحوافز»، لكن هذا المخطط لقي في بدايته تجاوبا محدودا من طرف المغاربة بالخصوص، أما مواطنو دول أمريكا اللاتينية فالعديد منهم فضل المغادرة، لأن المنحة المقدمة لهم تمكنهم من تدبير شؤونهم في بلدانهم بشكل مريح نسبيا. وكشف استطلاع للرأي أنجزه «معهد الدراسات الإستراتيجية» (ريال إلكانو) الإسباني عن أرقام صادمة حول نظرة الإسبان المغاربة، حيث إن أكثر من ثلثهم يعتبرون المغرب عدوا و 42 بالمائة يرون في المغرب بلدا عنيفا وذا إيديولوجية إسلامية، في حين اعتبر ثلث المستجوبين أن الجالية المغربية تشكل خطرا على المجتمع الإسباني.

رسالة مواطن

عندما كنا بصدد إنجاز هذا الموضوع، بعث إلينا السيد علي المحفوظي، من مدينة أليكانتي برسالة إلكترونية تتضمن ما لاحظه حول نقطة العبور بميناء طنجة المتوسطي، وهذا نص الرسالة :

«ما يتمناه المواطنون المغاربة المقيمون بالخارج هو أن تعمل السلطات المحلية بنقط العبور بميناء طنجة على الخصوص، على التخلص من عدة أشخاص ينتحلون صفة رجال الشرطة والجمارك، بهدف ابتزاز المواطنين المغاربة العائدين إلى بلادهم عن طريق ميناء طنجة المتوسطي، وهم في حالة إرهاق شديد من تعب السفر. أحد هؤلاء الأشخاص الذين «ينشطون» بالميناء المذكور وسط السيارات التي تصل على التو إلى الأرصفة، اجتهد بطريقته الخاصة، حينما ارتدى بذلة زرقاء شبيهة ببذلة الجمركي ليوحي أنه تابع لإدارة الجمارك، يتوجه صوب السيارات التي تخرج تباعا من البواخر، ويطلب من أصحابها بلهجة الآمر جواز سفرهم، وعندما تسأله عن هويته يخبرك بأنه «مساعد جمركي». شخص آخر بلباسه العادي، يضع على عنقه «بادج» مخطط بالأحمر والأخضر، تابع لإحدى النوادي الرياضية ليوهم من يراه بأنه تابع لجهاز الأمن بالمنطقة. رجل آخر يحمل أوراقا في يده، ويتوجه صوب السيارات، ويتفحص لوحات ترقيمها ويدقق في من بداخلها (على أساس أنه أحد المسؤولين بالميناء)، أما الذين يضعون الشارات على أذرعهم (شريط أحمر) فحدث ولا حرج. كل هؤلاء يطلبون «عمولاتط من أصحاب السيارات من أجل تسهيل عمليات المرور حسب زعمهم.

ويبدو أن الجهات المنية بميناء طنجة المتوسطي تغض الطرف ولا تحرك ساكنا أمام هذا الوضع الشاذ فعلا، كما أن النظرة القديمة ما تزال سائدة لدى البعض وهي أن أفراد الجالية لا يعرفون الكتابة والقراءة، وأنها في حاجة إلى من يملأ لها أوراق الدخول والمغادرة.